الدكتور عباس حسين الدباغ

صناعة النفط والصراع الطبقي فى الشرق الاوسط

تحتل صناعة نفط الشرق الاوسط مكانا مرموقا في الدراسات الاقتصادية الحديثة لما لهذه الصناعة من اهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي والمحلي من جهة ولما للنفط من اهمية بالغة كمادة اولية استراتيجية لا غنى عنها لاي بلد من بلدان العالم من الجهة الاخرى اضافة الى ندرة هذه المادة الحيوية وعدم توفرها وامكانية الحصول عليها في بقية مناطق العالم بجهود اعتيادية وبتكاليف منخفضة.

وحتى بداية القرن الحالي (١٩٠٤) لم تكن هناك اية صناعة للنفط في الشرق الاوسط لاسباب كثيرة لعل اهمها قلة الطلب العالمي للنفط، الا انه بزيادة اهمية النفط لا ستعماله وقوداً اولا ولأنه مادة اولية لمختلف الصناعات ثانيا بدأت البلدان الرأسمالية المتقدمة تبحث عن المصادر الغنية للنفط في الكرة الارضية لتضعها تحت تصرفها وتستفيد منها كمصدر لا غنى عنه للطاقة وللارباح الخيالية. فكان ان تدفقت رؤوس الاموال الاجنبية على بلدان الشرق الاوسط لتستغل هذه الثروة العظيمة الهائلة. وما ان حلت نهاية النصف الاول من القرن العشرين حتى كانت صناعة استخراج نفط الشرق الاوسط صناعة جبارة لا تقل اهمية وتقدما عن مثيلاتها في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

وتتميز هذه الصناعة بكونها صناعة استخراجية، اي تنحصر فعالية شركات النفط في التحري والتنقيب واكتشاف مكامن النفط ومن ثم استخراجه وبيعه خاما للبلدان الاخرى، وهي ايضا صناعة ترتبط بأقتصاديات الدول الاجنبية وتخدم مصالح الاقتصادية لتلك الدول اكثر من ارتباطها بالمصالح الاقتصادية لبلدان المنطقة.

ومنذ نشوء هذه الصناعة في الشرق الاوسط والى الآن تتصارع ثلاث قوى رئيسة. وتتوقف مسألة تطور هذه الصناعة اللاحق على نتيجة هذا الصراع

العنيف الذي يكتسب مظاهر واشكال غاية في التعقيد والتشعب.

واولى هذه القوى هي الشركات الاجنبية التي تمثل طبقة الرأسماليين في الدول الاستعمارية. فجميع رؤوس الاموال المستثمرة في صناعة نفط الشرق الاوسط كانت حتى وقت قريب تمولها وتسيطر عليها (ثماني شركات عالمية هي—خمس منها امريكية وواحدة بريطانية وواحدة بريطانية—هولندية وواحدة فرنسية)(١). ولم يدخل الرأسمال الوطني الى هذه الصناعة الا في فترة متأخرة جداً. وحتى الوقت الحاضر لا تزال نسبة رؤوس الاموال الوطنية المستثمرة في هذه الصناعة قليلة للغاية لاسباب عديدة اهمها وجود السيطرة الاجنبية المتحكمة في هذه الصناعة ووقوفها ضد مساهمة رؤوس الاموال الوطنية في بناء هذه الصناعة وادارتها وتطويرها.

جدول (١)

التوزيع التقديري لمجمل قيمة الموجودات الثابتة في صناعة نفط الشرق الاوسط والجهات التي تمتلكها وتسيطر عليها عند بدء عامي ١٩٤٧ و١٩٥٩. مقدرة بملايين الدولارات وبنسبتها المئوية(٢).

البلد	ملايين الدولارات		النسب المئوية	
	١٩٤٧	١٩٥٩	١٩٤٧	١٩٥٩
الولايات المتحدة الامريكية	٣٦٠	١٨٥٠	٤٠	٥٠
المملكة المتحدة	٤٠٠	٦٨٠	٤٤	١٨
فرنسا	٧٠	٢٠٠	٨	٥
هولندا	٧٠	١٢٥	٨	٣
أقطار أخرى	—	٨٧٠	—	٢٤
المجموع :	٩٠٠	٣٧٢٥	١٠٠	١٠٠

(١) شارلس عيساوي ومحمد يغانة—أقتصاديات نفط الشرق الاوسط—ترجمة حسن أحمد السلمان بغداد ١٩٦٦ ص١٠٧.

(٢) عيساوي ويغانة نفس المصدر، ص ١١٠.

ان الهدف المباشر الذي تسعى رؤوس الاموال المستثمرة في هذه الصناعة الى تحقيقه هو الحصول على الارباح الطائلة،ونظرة واحدة في الجدول رقم(٢) تعطينا فكرة واضحة عن مقدار الارباح الخيالية التي جنتها وما زالت تجنيها الاستثمارات الاجنبية من استغلال نفطالشرق الاوسط بالرغم من تحفظاتنا في هذه الارقام.

جدول(٢)

النسبة المئوية للارباح على الاموال المستثمرة في صناعة النفط في الشرق الاوسط
مليون دولار(٣)

تقديرات ادارة التجارةالامريكية:	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠ معدلالسنواتالثلاث	
معدل الاستثمارات	١١٥٤	١١٨٣	١١٤٥	١١٦١
الارباح على الاموال المستثمرة	٦٥٣	٥٨٧	٧١١	٦٧٢
النسبة المئوية للارباح على الاموال المستثمرة	٪٥٧	٪٥٠	٪٦٣	٪٥٦
تقديرات شركة ارثردي ليتل:				
معدل الاستثمارات	١١٧٢	١١٩٨	١٢١١	١١٩٤
الارباح على الاموال المستثمرة	٧٩٥	٧٩١	٨٧١	٨١٩
النسبة المئوية للارباح	٪٦٨	٪٦٦	٪٧٢	٪٦٩

وتبدو لنا ضخامة الارباح واضحة اذا ما علمنا ان أكبر نسبة للارباح يمكن أن تحققها اية شركة أوربية من رؤوس اموالها المستثمرة في أية صناعة او أي

(٣) مجلة نفط العرب–العدد الثالث–كانون ثاني ٩٦٩،ص١٤.

قطاع من قطاعات الانتاج في أوربا،لا يمكن ان تزيد بأي حال من الأحوال على ٢٥٪(٤)من رأس المال المستثمر.كما تبين المعطيات التالية مقدار الارباح التي حصلت عليها الشركات من أستغلالها للنفط في الشرق الاوسط على الرغم من أن هذه الارقام هي دون الواقع بكثير.

جدول(٣)

صافي الاستثمارات في الموجودات الثابتة وصافي المبالغ المحولة للخارج تمثل صافي دخل شركات النفط في الشرق الاوسط (مقدرة بملايين الدولارات) (٥).

	١٩١٣–١٩٤٧	١٩٤٨–١٩٦٠
صافي الاستثمارات في الموجودات الثابتة	٤٢٥	١٣٢٠
المبالغ المحولة الى خارج الاقليم	١٧٢٥	١٢٨٣٣
المجموع ويمثل صافي دخل شركات النفط	٢٢٥٠	٢٨٣٩٢

ورأس المال الاجنبي الذي تمثله الشركات الاجنبية كان ولا يزال في صراع ونزاع من اجل الاستحواذ على الحصة الكبرى من هذه الارباح عن طريق ازاحة منافسيه من الميدان والحلول محلهم.فمن الجدول رقم(١)نرى ان رؤوس الاموال الانكليزية،قد انخفضت حصتها النسبية في الفترة ١٩٤٧–١٩٥٩ على الرغم من ازدياد حصتها المطلقة،وكذلك الحال بالنسبة لرؤوس الاموال

(٤) للحصول على تفصيلات أكثر راجع مجلة نفط العرب العدد الثالث–كانون الثاني ١٩٦٩.
(٥) عيساوي ويغانة–مصدر سابق–مقتبسة من الجدول ٤ الملحق بالكتاب

الفرنسية والهولندية. وظهرت في صناعة نفط الشرق الاوسط قوى منافسة جديدة تتمثل في رؤوس الاموال اليابانية والايطالية والالمانية والكندية، كما وان بعض أقطار الشرق الاوسط قد بدأت باستثمار رؤوس اموالها في صناعة النفط من أجل انماء ما في بلادها من صناعة. ولقد ادى دخول المنافسين الجدد الى احداث تغيرات جذرية في شكل وتوزيع ملكية صناعة النفط في الشرق الاوسط وأساليب السيطرة عليها. وجعلت البعض منها بيد مصالح وطنية مختلفة. فالشركات البريطانية التي تمتلك ٤٤٪ من اجمالي قيمة الموجودات الثابتة في ١٩٤٧ لصناعة نفط الشرق الاوسط. اصبحت لا تمتلك الا ١٨٪ منها في ١٩٥٩ في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الشركات الامريكية من ٤٠٪ الى ٥٠٪، وكذلك ارتفع نصيب اقطار أخرى(ايطالية ويابانية والمانية الخ.)والتي لم تكن تملك شيئاً في صناعة النفط عام ١٩٤٧ الى ٢٤٪ في عام ١٩٥٩.

وملاحظة أخرى لابد من الاشارة اليها في هذا الصدد، وهي أن رؤوس الاموال المستثمرة في صناعة النفط حالياً لم تستورد كلها الى الشرق الاوسط، بل ان ما أستثمر في البداية كان بنسبة ضئيلة للغاية، وقد تضاعفت مبالغ الاستثمارات بمرور السنين عن طريق اعادة استثمار جزء من الارباح الهائلة التي تحصل عليها الشركات في صناعة نفط الشرق الاوسط ذاتها.

كما ولابد من أن نشير الى ان الصراع والتناقض بين الشركات الاجنبية المسيطرة على صناعة النفط هو تناقض ثانوي، اذا ما قورن مع الصراع والتناقض بين هذه الشركات ككل من جهة وحركة التحرر الوطني في المنطقة من جهة أخرى.

فالشركات على الرغم من خلافاتها تنسق فيما بينها سياسة الاستثمار وتوزيع الاعمال والارباح... الخ. ويشير الكاتب الامريكي فيني الى هذه الحقيقة بوضوح عندما يقول(لعل البريطانيين كانوا يدركون ان قوتهم كانت محدودة، وان أفضل من يمكن اشراكهم—مادام الامر كذلك—هم الامريكيون، إذ أن السياسة العامة للولايات المتحدة كانت الانسياق وراء السياسة البريطانية في هذه المنطقة

النائية المعقدة بحيث لا يخشى منها ان تقوم بعرقلة السياسة البريطانية((٦).

اما القوة الثانية في هذه الصناعة العملاقة، فهي الحكومات المحلية. فمن المعلوم ان ملكية النفط تعود من الناحية القانونية للحكومات المحلية، وذلك لسببين رئيسين الاول ان ملكية باطن الارض منفصلة عن ملكية سطحها في الشرق الاوسط، فاذا ملك شخص ما سطح الارض، فان ما تحويه تلك الارض من كنوز وثروات سواء كانت أثرية أو معدنية أو غيرها تعود للحكومة. والثاني أن الارض ككل سواء كان في ذلك سطحها ام باطنها تعود من حيث الملكية للحكومة نتيجة لتطور تاريخي(...وبقدر ما يختص الامر بالعراق، فقد أعتبرت أراضيه بموجب أحكام الشرع الاسلامي من الأراضي الخراجية التي تعود رقبتها الى الدولة التي تنوب عن المسلمين كافة. ومنذ تشريعات عمر استقرت الأحكام الفقهية حول أراضي العراق، بأن تكون ملكيتها جماعية وما يجنى منها من أموال الجزية والخراج ينفق على المصالح الجماعية للمسلمين كافة. وصار هذا الحكم مجمعاً عليه من كافة علماء المسلمين وفقهائهم من القرن الاول للهجرة حتى يومنا هذا.....

وعندما احتل العثمانيون العراق عام ١٥٣٤ اعتبروا جميع الأراضي فيه ملكاً للدولة، عدا الأراضي الموقوفة. وهذه القاعدة قد أخذت بها الدولة العثمانية في بقية ولاياتها الأخرى أساساً شرعياً تستند اليه في اثبات حق رقبتها للاراضي الواقعة ضمن الامبراطورية...)(٧).

ولذلك فانالرأسمال الأجنبي فياستغلاله للثروة النفطية في المنطقة كان لابدله ان يتعامل مع الحكومات المحلية التي كانت حكومات أقطاعية ترتبط بحكم وضعها ومركزها الطبقي بالاستعمار والسيطرة الاجنبية.

---

(٦) دافيد.هـ.فيني: بترول الصحراء–ترجمة ابراهيم الناظر–بيروت ١٩٦٠ صفحة ٦٤.

(٧) الدكتور كمال محمد سعيد الخياط–التطور التاريخي لحيازة الارض وعلاقات الملكية في الريف العراقي. مجلة الاقتصادي–بغداد–العدد الثاني حزيران ١٩٧٠.

ولقاء حصول الشركات الاجنبية على حق استغلال النفط تنازلت عن قسم من الارباح التي تجنيها من هذه الصناعة للحكومات المحلية، وأصبحت حصة الحكومات المحلية من أرباح صناعة النفط تشكل فيما بعد الجزء الأكبر من دخل هذه الحكومات، فلقدبلغت مدفوعات شركات النفط المباشرة الى حكومات أقطار الشرق الاوسط خلال الفترة ما بين ١٩١٣–١٩٦٠ مبلغ ٩٩٤٤ مليون دولار(٨)ويشير الجدول التالي الى حصة الدخل المباشر من شركات النفط من دخل الحكومة الاجمالي في بعض بلدان الشرق الاوسط(٩)بملايين الدولارات .

البلد	السنة	مجموع دخل الحكومة	الدخل المباشر من شركات النفط	النسبة المئوية
ايران	٥٥–١٩٥٦	٢٥٥/٨	٩٨	٣٨/٣
الكويت	٥٣–١٩٥٤	١٧٣/٣	١٦٨/٨	٩٧/٤
	٥٤–١٩٥٥	١٩١/٣	١٨٤/٨	٩٦/٦
	٥٥–١٩٥٦	١٩٤/٧	١٨٨/٩	٩٧
المملكة العربية	٥٢–١٩٥٣	٢٠٤/٦	١٥٣/٩	٧٥/٣
السعودية	٥٤–١٩٥٥	٣٦١/٨	٢٥٨/١	٧١/٣
العراق	٥٣–١٩٥٤	٢٧٩/٥	١٤٠/٤	٥٠/٢
	٥٤–٥٥ ١	٣٠٧/٦	١٥٥/٠	٥٠/٤
	٥٥–١٩٥٦	٣١٨/٦	١٦٩/٢	٥٣/١

ومن الطبيعي ان ينشب الصراع بين الشركات الاجنبية والحكومات المحلية حول مقدار حصة الاخيرة من ارباح صناعة النفط. فكلا الجانبين يعملان على زيادة الارباح عن طريق زيادة الانتاج وتخفيض التكاليف ولكن كل منهما

(٨) عيساوي ويغانة–مصدر سابق–صفحة ٢٤٤.

(٩) دافيد.ه.فيني–مصدر سابق–صفحة ١٩١.

يحاول في نفس الوقت ان يزيد حصته من الارباح على حساب الطرف الاخر. وتطورات نصف القرن الماضي في هذه القضية تبين ان الحكومات قد احرزت تقدما ملحوظا في زيادة حصتها من الارباح فبعد ان كانت لا تحصل الا على اربعة شلنات انكليزية عن كل طن نفط مصدر للخارج في وقت بلغت فيه قيمة طن النفط المصدر اكثر من ١٥٠ شلنا نرى انها تحصل الان على ٥٥٪ من الارباح الصافية اضافة الى الايجار. ولقد حصلت حكومة العربية السعودية مثلا على دخل من شركات النفط في عام ١٩٦٩ يساوي اكثر من الف مليون دولار وكذلك حكومة ايران في حين حصلت الكويت على ٨١٢ مليون وليبيا على ١١٣٢مليون دولار (١٠) والجدول التالي يبين نسبة اقتسام ارباح شركات النفط من عمليات استغلال نفط الشرق الاوسط بينها وبين الحكومات المحلية وارتفاع حصة الحكومات في السنوات الاخيرة مقارنة بما كانت عليه قبل خمسينات هذا القرن.

جدول (٥)

مقارنة صافي الدخل المقدر لصناعة النفط مع المدفوعات المباشرة الى حكومات الاقطار المنتجة للنفط من ١٩٣ حتى ١٩٦٠ بملايين الدولارات (١١).

البلد	صافي الدخل المقدر			المدفوعات المباشرة	
	١٣–٩٤٧	٤٨–٩٥٣	٥٤–٩٦٠	١٣–٩٦٠	١٩١٣– ١٩٦٠
عدن	—	—	٦٠	٦٠	—
البحرين	١٢٩	٢٤٥	٢٥٤	٦٢٨	١١٠
ايران	١/٥٦٧	٨١٦	١٤٥١	٣٨٣٤	١٨٨٤
الكويت	٦٧	١٢٥٠	٣٠٠٥	٤٣٢٢	٢٥٠٩
قطر	—	٩١	٣٤٠	٤٣١	٣٤٥
العربية السعودية	١١٩	١٧١٧	٢٥٧١	٤٤٠٧	٢٨٨٩

(١٠) Petroleum Press Service.Sep.1970. p.8

(١١) عيساوي ويغانة–مصدر سابق–ص٢٢٨.

والقوة الثالثة هي الطبقة العاملة، فقبل قيام صناعة النفط في الشرق الاوسط لم يكن هناك عمال بالمعنى المعروف للكلمة وذلك لطبيعة الاقتصاد الزراعي الذي كان سائدا آنذاك. وبعد قيام صناعة النفط نشأت طبقة عاملة في اقطار الشرق الاوسط من العمال العاملين في هذه الصناعة او في الصناعات والنشاطات الاقتصادية الاخرى وكان قيامها مرتبطا بقيام صناعة النفط سواء من حيث كونها صناعة تكميلية لصناعة النفط وضرورية لاستمرارها، او من حيث كونها صناعات مستقلة ولكنها نشأت بفعل تراكم بعض رؤوس الاموال لدى البرجوازيين المحليين.

لقد اعتمدت صناعة النفط على الايدي العاملة المحلية لعوامل عديدة اهمها رخص هذه الايدي العاملة. فعلى الرغم من ان اجور عمال النفط هي أعلى من اجور عمال القطاعات الاقتصادية الاخرى واعلى في بعض الاحيان حتى من الحد الادنى المقرر رسميا للاجور فأن اجور عمال نفط الشرق الاوسط هي منخفضة للغاية مقارنة بأجور عمال هذه الصناعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

جدول (٦)

الاستخدام المباشر في صناعة نفط الشرق الاوسط خلال الفترة ٩٤٨–٩٦٠(١٢)

البلد	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٠
عدن	—	—	٢٢٧٢		
البحرين	٦٠٧٨	٧٧٤٩	٨٥٣٢	٨٤٥٥	٧٦٨٤
أيران	٥٠٣٩٣	٥٥٩٧٠	—	٥٧٣٠٩	٥٤٠٣٠
العراق	١٤٢٤١	١١٣٧٤	١٢٧٧٠	١٥٩٨١	١٦٧٠٢
الكويت	١٠٢٢٣	١٠١٦٤	٨٠١٤	٩٣٦٤	٧١٦١
العربية السعودية	١٨٦٣٧	١٦٨٦٠	٢١٨٥٨	١٧١٧١	١٤٨٣٤

(١٢) عيساوي ويغانة–مصدر سابق–ص١٨٤.

فلقد كان معدل مجمل الدخل الشهري للعمال الذين تدفع لهم اجور يومية في الكويت والمستخدمين لدى شركةنفط الكويت ٦٠٣ روبية شهريا او ما يعادل ١٥٠٠ دولار سنويا في شهر كانون الاول ١٩٥٨ وارتفع الى٦٧٠ روبيه شهرياًاوما يقرب من١٧٠٠دولارسنويا في كانون١ لاول١٩٥٩وفيالعربية السعودية تضاعف معدل الدخل السنوي للعمال العرب خلال الفترة مابين ٩٥٣–١٩٥٩ فبلغ ٧٠٨٢ ريالا او ١٨٨٨ دولارا عند نهاية سنة ١٩٥٩ في حين ان الدخل السنوي للعامل المشتغل في صناعة النفط في الولايات المتحدة لعام ١٩٤٨ بلغ ٣٤٧٠ دولارا للعامل المشتغل في التصفية وفي سنة ١٩٥٨ بلغت تلك المدخولات ٥٧٠٠ دولارا للعامل المشتغل في انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي و ٥٩٧٠ دولارا للعامل المشتغل في التصفية اما في فنزويلا فكان الحد الادنى للاجور اليومية دولارين عام ١٩٥٠و٣/٧ دولار عام ١٩٥٩ ولقد بلغت كلفة العمل بالنسبة للعامل الواحد في شركة نفط كربول لعام ١٩٥٠ خمسة الاف واربعمائة دولار ولعام ١٩٦٠ مايقرب من ٩٦٠٠ دولار (١٣).

كما ان مستوى الاجور لا يتناسب مع مقدار ما ينتج من النفط الخام بالنسبة للعامل الواحد في الشرق الاوسط ولا مع مقدار الارباح الصافية التي تحصل عليها الشركات.

كل ذلك يؤكد حقيقة الاستغلالالبشع الذي يخضع له العمال العاملون في شركات النفط الاجنبية،والطبقة العاملة في البلدان المنتجة للنفط.ولذلك كان لابد ان تخوض الطبقة العاملة صراعاً عنيفاً مع الرأسمال الاجنبي وتشن نضالا حازماً ضد هذا الرأسمال في سبيل حقوقها المشروعة من زيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل وتوفير الظروف الملائمة للعمل..الخ

من كل ما جاء أعلاه يمكننا أن نستنتج الحقائق التالية :

---

(١٣) عيساوي وبغانة–مصدر سابق–ص١٨٦–١٨٧.

١ــ ان التناقض بين الطبقة العاملة والرأسمال الاجنبي هو التناقض الاساسي في صناعة نفط الشرق الاوسط. وإن الطبقة العاملة عندما تدافع عن حقوقها وتناضل ضد الرأسمال الاجنبي يقف معها في هذا النضال كل الشعب الذي يطالب بتصفية وجود هذا الرأسمال ويكتسب النضال صفة وطنية عامةبأعتباره نضالا ضد الاستعمار وشركاته الاحتكارية، ويصبح جزءاً من حركة التحرر الوطني التي تستعر في العالم كله ، والتي تلحق الهزائم بالاستعمار ومواقعه في مختلف أقطار العالم، ولذلك يلاقي التأييد والمساندة من كل أحرار العالمومنظماته الثورية.

٢ــ ان الخلافات والتناقضات بين الرأسمال الاجنبي والحكومات المحلية الاقطاعية والمرتبطة بهذا القدر او ذاك بالاستعمارليست هي الاساسية وذلك لان الطرفين لهما مصلحة مباشرة في زيادة الارباح وتشديد استغلال العمال، ونهب ثروات الشعب. ولكن يجب ذكر حقيقتين مهمتين وهما انه من الممكن الاستفادة من التناقض بين الحكومات المحلية وشركات النفط الاجنبية، وتوجيه هذا التناقض نحو المصلحة الوطنية، ووضعه في خدمة حركة التحرر الوطني اولا، كما يجب علينا ان نميز حقيقة وطبيعة الحكومة المحلية التي يعتمد موقفها من شركات النفط على هذه الطبيعة ثانياً. فالحكومات الاقطاعية المعزولة لابد ان يكون موقفها من الشركات الاجنبية اكثر تساهلا . ومن الشعب اكثر تشدداً، وهي تقف الى جانب الشركات على طول الخط، و لا يهمها من المصلحة الوطنية العليا الا ما يخدم مصالحها الطبقية الانانيةبهذا القدر او ذاك. اما الحكومة التي تمثل الشعب وجماهيره الكادحة فانها لابد ان تقود نضال هذه الجماهير ضد الرأسمال الاجنبي، وتعمل على تصفية مواقعه ومرتكزاته وتسترجع حقوق الشعب المنهوبة. ولذلك فأن مثل هذه الحكومة ستجابه بالمحاربة لا من قبل الشركات الاجنبية والدول الاستعمارية التي تقف وراءها فحسب، وإنما من قبل الحكومات الأقطاعية الضالعة في ركاب الشركات أيضاً في الوقت الذي تلاقي فيه أوسع التأييد والمساندة من جماهير الشعب، وكل قواها الوطنية الى أبعد الحدود.

٣– كما أشرنا في بداية البحث هناك تناقضات بين الشركات الاجنبية في سبيل الاستحواذ على أكبر نسبة من الارباح على حساب الشركات الاخرى الا أن هذه الشركات تقف جبهة واحدة في صراعها ضد حركة التحرر الوطني في المنطقة، وتعمل بالتحالف مع الطبقات الرجعية على تكريس وجودها وادامته بمختلف الطرق والوسائل وفي مقدمتها تكريس التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه التطور الاقتصادي وجهة تخدم مصالحها بالدرجة الاولى، وكذلك القضاء على حركة التحرر الوطني وتصفية وجودها او عوامل نشوئها. مستخدمة في ذلك كل امكاناتها وتجربة الاستعمار العالمي في هذا المجال الى أبعد الحدود.

٤– ان الثروة النفطية هي ملك لكل الشعب ويجب ان تكرس لخدمة الشعب كله ولمصلحته في التقدم والتطور وان استيلاء الاحتكارات الاجنبية وحلفائها من الاقطاعيين وعملاء الاستعمار المحليين على ارباح هذه الثروات ماهو الا نتيجة للسيطرة الاستعمارية المباشرة في هذه المنطقة ولذلك فأن تصفية المواقع الاستعمارية ستعني قبل كل شيء انتزاع هذه الثروات من براثن الاحتكارات ووضعها في خدمة مصلحة الشعب. ان الحكومات الاستعمارية التي تشعر بخطر عودة الثروات النفطية لاصحابها الشرعيين على مصالحها تلجأ الى اتباع مختلف الاساليب من اجل توجيه الدعوة المطالبة بوضع الثروة النفطية في خدمة المصالح الشعبية وجهة اخرى تخدم مصالحها الآنية والبعيدة المدى وما الاتفاقيات المعقودة بين حكومة ايران الاقطاعية والشركات الاحتكارية وكذلك الدعوات المشبوهة للدخول مع الشركات في اتفاقيات طويلة الامد تضمن للشركات البقاء والاستمرار في نهب نهب الثروات النفطية الا جزء من المحاولات الكثيرة في هذا المجال.